عناصر الحكم الراشد وأبعاده وأليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية

رحمة الله حبوب محمد أحمد[1]
صالح حسين علي
haboub0011@gmail.com

مستخلص البحث:

جاء هذا البحث بعنوان عناصر الحكم الراشد وأبعاده وأليات في القانون الدولي والشريعة الاسلامية، حيث هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الحكم الراشد ، والتقصي في أبعاده وأليات

مشكلة البحث : تكمن في الاتي:-1- ما هو الحكم الراشد؟ 2- ماهي أبعاد الحكم الراشد في القانون الدولي والشريعة الاسلامية ؟

منهج البحث : أتبعت المنهج التاريخي الوثائقي والتحليلي في كتابة البحث ، في كل ما يتعلق بالحكم الراشد في مفهومه ونماذجه في الشريعة الاسلامية والمنظمات العالمية وتحليله حتى يسهل تطبيقه علي الواقع العملي في المجتمعات الدولية والداخلية

وتوصلت إلي عدد من النتائج أهمها يتمثل في :-

أولاً : النتائج :-

1- أن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الانسان ،ويقوم علي قدرات الشعوب والتنوع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

1- أستاذ القانون المشارك- بجامعة الامام المهدي

2- ان الحكم الراشد في الاسلام هو الحكم الذي يقوم علي أساس الشوري والشفافية فيأصدار القرارات والمؤسسية والتعاون والتكاتف لتحقيق المصلحة العامة

3- ان البعد السياسي يعتبر أحد الابعاد التي يقوم عليها الحكم الراشد والمتمثل في طبيعة السلطة وشرعية تمثيلها

4- أن البعد التقني أحد الابعاد الذي يقوم عليه الحكم الراشد في الدولة والقائم علي عمل الادارة العامة ومدى كفاءتها

5- إن عناصر الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية تتمثل في قدرة الدولة علي أدارة الموارد العامة والالتزام بصالح العام والشفافية وحكم القانون والمشاركة والتعاون والمؤسسية والمساءلة والرقابة والكفاءة والفاعلية

وختاماً ذيل البحث بفهرس المصادر والمراجع

Abstract

This research is under the title , The Elements of the proper Rule , its dimensions and mechanisms in the international law and Islamic Shariaa. The study aims at identifying the concept of the proper rule , investigating its dimensions.

The problem of the research is situated in the following

1. what is the proper rule? 2. What are the dimensions of the proper rule in the international law and the Islamic Shariaa? Research method: the researcher has followed the historical Documenational analytical method to conduct the research handling all things that related to the proper rule in its concept and examples in Islamic Shariaa and the international organizations and also its analysis in order to be easy to apply it practically in the enternal and external communities. And these are the most important results. Firstly the results:

1. The proper rule is the rule which enhances and defends human rights according to people' abilities and diversities and social political and economic freedoms.

2. proper rule in Islam is built on consultation , and transparency in issuing decisions and in cooperation's and solidarity to achieve the public interest

3. The political dimension is considered as one of the dimensions on which the proper rule is built which represented in the nature of the authority the legitimacy of its representation.

4. the electronic dimension is one of dimension on which the proper rule is built and it depends on the qualification of the administrations.

5. The elements of the proper rule is represented in the ability of the state to administer its public resources and binding to the public interest transparency , the law rule and participation and cooperation.

Finally the research is ended with references and the sources

مقدمة: وتشتمل المقدمة علي الاتي :

أولاً:- أسباب اختيار الموضوع

1-التعرف على الحكم الراشد ومدى تطبيقه على الواقع

2- بيان مشروعية الحكم الراشد في الشريعة الاسلاميه

3- بيان أبعاد الحكم الراشد في القانون الدولي والشريعة الإسلامية

4- شرح لآليات الحكم الراشد في الشريعة الإسلامية

ثانياً :- أهداف البحث

1- بيان مفهوم الحكم الراشد

2- توضيح عناصر الحكم الراشد

3- التقصي في أبعاد الحكم الراشد وآلياته في القانون الدولي

ثالثاً:-أهمية البحث :- أهمية البحث : تتمثل في الآتي :-

1. الوقوف علي شكل الحكم الراشد ومدى فعاليته في تحقيق أثاره
2. وضع وسائل تتبعها الدول لتحقيق الحكم الراشد الذي يحقق المصلحة العامة فيها
3. الحكم الراشد يوفر حقوق الانسان وضماناتها
4. أن الحكم الراشد يحقق أمن واستقرار الدول
5. أن الحكم الراشد يودى الي توفير الرفاهية للشعوب في دولهم

رابعاً :- مشكلة البحث: تكمن في الاتي:-1- ما هو الحكم الراشد؟ 2- ماهي عناصر الحكم الراشد ؟ 3- ماهي أبعاد الحكم الراشد؟ 4- ماهي أليات الحكم الراشد؟

خامساً :-منهج البحث : أتبعت المنهج التاريخي الوثائقي والتحليلي في كتابة البحث ، في كل ما يتعلق بالحكم الراشد في مفهومه ونماذجه في الشريعة الاسلامية والمنظمات العالمية وتحليله حتى يسهل تطبيقه علي الواقع العملي في المجتمعات الدولية والداخلية

سادساً : خطة البحث

المبحث الاول : مفهوم الحكم الراشد

المبحث الثاني :- عناصر الحكم الراشد

المبحث الثالث :- أبعاد الحكم الراشد

المبحث الرابع :- أليات الحكم الراشد

المبحث الأول : مفهوم الحكم الراشد

المطلب الاول : مفهوم الحكم الراشد في القانون الدولي

الحكم الراشد هو مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، و غير قابلة للانتقاد ، لمساهمة كل الأطراف الفاعلة في نشاطاته المتعددة ، أي في مجال التسيير[2].

الحكم الراشد بأنه (هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة) [3].الحكم الراشد في سياقه السياسي هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم)[4] تعريف أخر الحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشتمل

---

[2]) الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com

[3]) الأخضر عزي و جلطي غانم ، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، ، مرجع سابق .

[4]) إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها[5].

تعريف الحكم الرشيد بأنه الطريقة التي تباشر بها السلطة في أدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية وهذا التعريف شامل لكل أجهزة الحكومة ويضم المؤسسات المحلية ومؤسسات المجتمع المدنيفي الدول من أجل الصالح العام[6]

تعريف أخر للحكم الراشد هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[7]

تعريف أخر للحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب[8] الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطياً فعالاً ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية ، كما أن الحكم

---

[5]) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الاردن ،قراءات في متناول الشباب ، الاردن ،جوان ، 2007ص 16.

[6]) وفقاً لتعريف البنك الدولي

[7]) وهذا هو تعريف الحكم الراشد وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[8] تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)

الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنّما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة [9].

أستخلص بان الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوّع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يجب أن يؤدّي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.وأقول بالرغم من اختلاف هذه التعاريف للحكم الراشد الا أنها تتفق ضمنيا في الهدف النهائي و الرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية و استقرار و أمن الأفراد و الموطنين

المطلب الثانى :مفهوم الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

أولاً : مفهوم الحكم الراشد في اللغة العربية

نجد أن قواميس اللغة العربية عرفت مصطلح الحكم الراشد علي شقين :

-**الشق الاول** : الحُكْم بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم، العلم والتفقه.، حكم بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً، أي صار حكيماً .

الشق الثاني: الراشد و(الراشد): المستقيم على طريق لا يحيد عنه، ومنه الخلفاء الراشدون .

والرشيد أسم من أسماء الله الحسنى؛ ويعني حسن التقدير،

[9]) عمراني كربوسة ، ا لحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.

ثانياً : مفهوم الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

نجد أن الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية مصطلح معروف بان الرشيد نقيض الضلال، ونقيض الفساد، ونقيض الشر، ونقيض الضرر... وكلها مستخدمة في القرآن الكريم. وكلها معاني وأوصاف تناسب الحكم الذي يريده الناس

ثالثاً : مشروعية الحكم الراشد :

وإذا ذهبنا إلى إحصاء الآيات القرآنية الكريمة التي تحدثت عن الحكم وأمرت الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بالتزام العدل والقسط في الحكم بين الناس عامة وليس بين المؤمنين فقط أدركنا مدى اهتمام الاسلام بالنزول إلى واقع الناس والفصل بينهم في المنازعات لان من واجبات الحكم الفصل بين منازعات الناس ورد الظالم عن ظلمه وأنصاف المظلوم بين الناس كافة ومن ذلك قولة تعالي

((وَإِنْ حَكَمْتَ فاحْكُم بَيْنَهُم بِالقِسْطِ))[10]. ((فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ الله)) [11]

((احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ الله))[12]. ((إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ الله))[13] لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسبالقسط)[14]

---

[10] – سورة المائدةالآية 42

[11] –سورة المائدة الآية 48

[12]سورة المائدة الآية 49

[13] –سورة النساء الآية 105

[14]–الحديد الآية 25

قال تعالى: [إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ](15) وقوله : [وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا] (16) وما على المسلم إلا أن يخضع لحكم الله تعالى ، لقوله عــزّ وجــلّ: [إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ]

(15) الأنعام 57.

(16) الكهف 26.

المبحث الثانى: عناصر الحكم الراشد

المطب الاول :عناصر الحكم الراشد في القانون الدولي

نجد أن عناصر الحكم الراشد في القانون هي

أولاً: الديمقراطية: وتعنى تطبيق نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

ثانياً: حقوق الإنسان: من خلال تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها من خلال إشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

ثالثاً: سيادة القانون: بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، و إلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، و يتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

رابعا: مؤسسات المجتمع المدني: إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

خامساً: الإدارة الحكومية: ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شركاء في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

سادساً: الإدارة غير المركزية: على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع.وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقط للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء و مرونة النظام السياسي وترتيب أولويته[17].

أستخلص بان عناصر الحكم الراشد في القانون الدولي تتمثل في الديمقراطية المتمثلة في مشاركة كل الشعب في النظام السياسي وتوفير حقوق الانسان علي واقع الحياة وسيادة القانون وتطبيقه بمساواة عادلة على كل أفراد الدول بعدالة تامة وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية الانسانية والادارات الحكومية لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية وان يكون الشعب شركاء في الثروات وذلك من خلال التوظيف العادل ويكون ذلك من خلال ادارات غير مركزية لمساعدة الحكومات المركزية في عملها

[17]) مركزالحياة لتنمية المجتمع المدني،مرجع سابق ، ص 18-19.

المطلب الثاني : عناصر الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

يقوم الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية علي العناصر آلاتية :-

أولاً: العمل على القيام بالقسط بين الناس بغض النظر عن ميولهم

قال تعالي : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) [18]، فالمقصود من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، أن يقوم الناس بالقسط، وتعليم حقوق الله وحقوق خلقه

قال تعالي : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تعدلوا وإن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) [19]، (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تعملون)[20]، (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)[21] (قال العلماء : نزلت في ولاة الأمور، عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس حكموا بالعدل[22]

---

[18]– الحديد الآية 25

[19]النساء الآية 135

[20]المائدة الآية 8

[21]النساء الآية 58

[22]– أبن تيمية ، السياسية الشرعية ، ،ص6

وهنا نرى أن الآية تشير إلى أمر هام وهو أن إرجاع الحقوق إلى أصحابها مهمة المسئول المنوط له ذلك، وكأنها توضح لنا أن من يصلح للحكم بين الناس وسياسة أمرهم هو من يؤدِ هذه الحقوق. (فإن الأئمة متفقون، على أنه لا بد في المتولي، من أن يكون عدلاً أهلاً للشهادة[23]

ثانياً: إتباع الشورى كمنهج أصيل في العمل السياسي: فالمتدبر لآيات الله يرى أن الله ذكر الشورى في موضعين في القرآن، الأول(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)[24]وهنا جاء أمر الله في سياق المعالجة الربانية لما حدث مع المؤمنين في غزوة أحد، والمتتبع لأمر الغزوة وحيثياتها سيجول بخاطره ابتداءاً أن المشورة التي مارسها رئيس المسلمين والسياسي الأول عليه الصلاة والسلام مع رعيته ومن حوله هي السبب الرئيسي في الهزيمة، وهذا ما يريد أن يصححه الوحي ويثبت موضوع الشورى كمبدأ ومنهج حياة وسلوك يجب أن ينتهجه كل سياسي وخصوصاً إن كان مسلماً، فالشورى لا تأتي على الأمة إلا بخير بغض النظر عما قد ينتج من السير وراء مخرجاتها، وكأن القرآن يريد أن يعلمنا أن أي نتيجة للشورى مهما كانت عواقبها تبقى أخف ضرر من الاستبداد بالرأي وتهميش عقول المجتمع ودوره لأن الشورى تتناسق مع طبيعة الإنسان التي خلقه الله عليها وهي الحرية، الموضع الثاني فجاء في سورة الشورى (وَالَّذِينَ

[23] ،أبن تيمية ، السياسية الشرعية ، ص27

[24]–ال عمران الآية 159

اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ)[25]، أن الآية رفعت مكان الشورى لمرتبة أركان الإسلام حيث وضعتها بين إقامة الصلاة والإنفاق في سبيل الله، وكأن الآية تعلمنا أن لا تمام لعبادة الصلاة والزكاة دون سلوك النهج الشوري، وإن كانت الصلاة والزكاة من أركان الإسلام، فإن الشورى من عناصر السياسة الرشيدة للناس والدولة المجتمع.

ثالثاً: تقرير حرية التعبير :والمتفحص في الآيات القرآنية في العهد المدني يجد العديد منها يرد على آراء وأفكار وعقائد وسلوكيات بعض الفئات المكونة للدولة المسلمة، وهذا دليل واضح على طبيعة تعدد الآراء ووجوب التعامل معها دون تشنج إنما بالحكمة والموعظة، وهذا ما يجب أن يدركه الدعاة وخصوصاً الساسة منهم، قال تعالي : (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)[26] وعلي الداعية المسلم حتى ينشر الدعوة الاسلامية لابد أن يتصف بحسن الحوار مع الاخرين المختلفين معه عقائدياً وفكريا وذلك بالحجة الحسنة

رابعاً : أن المسئول يجب أن يكون راجح الرأي قوي الحجة: وهذا ما يُفهم ضمناً من آياتي الشورى السابقتين، فالذي يعتمد مبدأ الشورى من الطبيعي أن يكون قوى الحجة، والعزم للأخذ بأحد الآراء بعد النظر فيها، وهذا بالضرورة يُوجِب قُدرةً كبيرة لديه في الترجيح والاستنباطالاستدلال، لأن العزم يأتي بعد الحزم والحزم يأتي بعد التمحيص والتقليب

---

[25]– الشوري الآية 38

[26]– النحل الآية 125

خامساً : حسن اختيار المستشارين وأهل الرأي :وهذا يودى الي قيام حكم راشد أساسه الشريعة الاسلامية والتي عرفنا أن السياسية فيها علي أساس الشوري

أستخلص أن عناصر الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية تتمثل في العمل بعدل وأنصاف بين الرعية بغض النظر عن عقائدهم وأفكارهم والحجة المبنية علي العلم الشرعي وحرية الراي والشوري .

المبحث الثالث : – أبعاد الحكم الراشد:

المطلب الاول :أبعاد الحكم الراشد في القانون الدولي

أولاً: البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[27]، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطيةالتي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن[28].

ثانياً: البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[29].و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة.

ثالثاً: البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع[30]، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة

---

27) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ،سيادة القانون في الاردن ، مرجع سابق، ص97 .

28)James ROSENAU, Globalization and governance. governance. Blesk for suslsbution , in site: http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF

29) إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص97

30) درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ..... ، جوان 2008– 2009)، ص97 .

السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [31].

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الإبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية

المطلب الثانى : أبعاد الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

. فالحكم الرشيد يقوم علي الابعاد الاتية :-

أولاً : الهداية:- تتعلق بالقائمين عليه، فهو حكم يقوم على الهداية والعلم والمعرفة وليس على الجهل والضلال والسفه، فالقائمون عليه هم من ذوي الكفاءة، والخبرة، والعلم، والأمانة، والقوة. أصحاب القوة فيفعلون، والأمانة فيحفظون. ليسوا بجهلة أو سفهاء أو أغرار

.ثانياً:الصلاحية:- تتعلق بطبيعته، فهو حكم ذو طبيعة صلاحية (نسبة إلى الصلاح)، يسعى إلى تجفيف منابع الفساد وتأسيس بنيان الصلاح

ثالثاً: الخيرية: تتعلق بهدفه، فهو يسعى إلى إقامة الخير بين الناس، كل الناس، ودفع الشر عنهم.

31)إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية مرجع سابق ، ص97.

رابعاً : النفعية: تتعلق بثمرته، فثمرته أن يتحقق للناس النفع، فينتفعون في حياتهم بثمار تطبيق هذا الحكم، فهو ينفع ولا يضر. إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بالحقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ الله))[32]

أستخلص بان أبعاد الحكم الراشد الإسلاميتتمثل في نشر الهداية و الخير والنفع بين أفراد مجتمعه جميعاً بهدف تحقيق المصلحة العامة

32–سورة النساء الآية 105

المبحث الرابع :- آليات الحكم الراشد

المطلب الاول : أليات الحكم الراشد في القانون الدولي

الحكم الراشد حسب تصور مركز دراسات وبحوث الدول النامية في جوهره هو إدارة شؤون الدولة، و يتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم، و الوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم،وتتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح، فالبنك الدولي يركز عل ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي، في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانفتاح السياسي، و لكن عموما يمكن تحديد أبرز هذه الآليات كالآتي:

أولاً: الشفافية: وهي من أهم خصائص الحكم الرشيد وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بأن تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، وأن تتوفّر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل رقابتها ومتابعتها. إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها[33].

ثانياً: المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن

33 مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق، ص20.

المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. و يمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[34]. كما تضمن المشاركة دور فعال للمجتمع المدني. ويجب أن يكون لجميع الرجال والنساء رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة[35].

ثالثاً: حكم القانون(سيادة القانون): بمعنى أن الجميع، حكّاماً و مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ويجب أن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقـــــوق الإنسان، و تكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان الطبيعية. وستناقش هذه المادة العلمية مفهوم سيادة القانون كأحد خصائص الحاكمية الرشيدة بأسلوب علمي ومتخصص

رابعاً : المساءلة: بمعنى أن يكون جميع المسئولين والحكّام ومتّخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء

34) بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، نقلا عن: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm

35) ميلاط عبد الحفيظ ،الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي، نقلا عن: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f4/topic-t1108.htm

خامساً: الإجماع: بمعنى أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات[36]

سادسا": المساواة: يخضع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز في إطار الحاكمية الرشيدة، فهم متساوون بالحقوق والحريّات والكرامة[37]

سابعاً: الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع

ثامناً: العدل: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة و المهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

تاسعاً: الرؤية الاستراتيجية: حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية

36) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سابق ، ص20.،ص21

37) مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 21 -22.

الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول

عاشراً: اللامركزية: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرىويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض، وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصل إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[38]إذن السياسات التي ترسمها الحاكمية يجب أن تكون منهجية و تلبي مصالح المواطنين عامة، و بالتالي تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونأي تمييز وعلى قدم المساواة ، لضمان توفير الامن لجميع أفراد المجتمع داخل دولهم، وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها والتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وإهدار المال العام، ويوجب الاحترام لسيادة القانون، وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي .

المطلب الثانى : أليات الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية

أولاً : الشوري : إن للشورى أهمية كبرى في أي تنظيم كان, أو أي جماعة من الجماعات. وترتكز عليها كل دولة تنشد لرعاياها الامن والاستقرار والتقدم والازدهار, وذلك لأنها الطريق السليم الذي يتوصل بها إلى أحسن الآراء وأجودها لتحقيق مصالح الأفراد والجماعات والدول. فلا عجب أن نرى الإسلام قد اهتم كثيراً بمبدأ الشورى، وأن حياة المؤمنين كاملة معتمدة على الشورى بينهم، مما يدل على المعنى والفائدة العظيمة للمسلمين إذا نفذوا مبدأ الشورى. ومن أكبر الأمثلة على الشورى هو أن الرسول كان أكثر الناس عملا بهذا المبدأ، فقد كان يستشير أصحابه في الكثير من الأمور، فقد استشار في شأن القتال في بدر الكبرى بقوله :أشيروا علي أيها الناس، وكرر ذلك أكثر من مرة ويشير عليه الصحابي الحباب بن منذر في ذلك الموقف بتغيير موقع العسكر إلى آبار بدر لمنع الماء عن المشركين ، وأيضا استشار الرسول أصحابه يوم الخندق وقد كان يوماً صعباً جداً على المسلمين فقد كانت أعداد الكفار هائلة مقارنة بأعداد المسلمين القليلة فأشار الصحابي سلمان الفارسي بحفر الخندق وحفره الرسول مع أصحابه وساعد ذلك الخندق في فوز المسلمين يومها.

والشورى توزيع للمسؤولية، فلا تقع نتيجتها مهما كانت على كاهل واحد فقط بل يتقاسمها الجميع فلا يتلاوم الناس ويتنافرون ويتشاجرون إن كانت نتيجتها سيئة لأن الكل اشترك في اتخاذ القرار فيقع اللوم على الجميع ساعتها وليس على شخص واحد

فقط. كما أن الشورى أفضل وسيلة للكشف عن الكفاءات والقدرات، وهي تدريب للمستشار في الحكم والادارة[39]

ثانياً : العدل والمساواة: يقوم مفهوم العدل في الإسلام من خلال البعد عن الهوى. فالواقع أن الهوى والنزوات والشهوات أعدى أعداء إقامة العدل .وقد امتدح الله المؤمنين حقا وعد من صفاتهم العدل واتباع الحق والابتعاد عن الهوى فالعدل يحقق المساواة في المجتمع فالإسلام لا يقبل شيئا كالمحسوبية أو ما يسمى بالواسطة ، والمحسوبية تحدث للأشخاص المهيمنين والكبار في الدولة ، مما يجعل الناس العاديين في المجتمع ضعفاء أمام الكبار منهم، فلولا وجود العدل لحدثت أضرار كبيرة في المجتمع، فبسبب عدم توفر العدل سوف تسود الجرائم في المجتمع وتفرق شمل المجتمع مما يؤدي إلى تخلف وتراجع في ذلك المجتمع وأيضا يعمل على توليد الكراهية فيه، فلأجل ذلك فرض الإسلام العدل والمساواة، وفرضه الإسلام في كل أمور الحياة، ويهدد الله كل حاكم ومسؤول من أن يظلم الناس ولا يعمل بالمساواة ودليل على ذلك قول الرسول : (أشد الناس عذابا يوم القيامة إمام جائر، إن الإسلام ينظر إلى أن كل الناس على أنهم متساوون أمام القانون ,لا فرق بين غني وفقير ولا حاكم ولا محكوم. والإسلام فرض على الأمة الإسلامية أن تقيم العدل فيها, في الاسرة والمجتمع والدولة. وقد فتح الإسلام الباب على مصراعيه لكل مظلوم ليرفع ظلامته إلى من ينصفه ويأخذ له بحقه، وألغى كل وسيلة من شأنها أن تعيق الناس عن الوصول إلى حقوقهم أو تمنعهم منها.

39، -محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام،، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان طبعة 1980

ثالثاً : الطاعة: إن الإسلام يعتبر الطاعة من الرعية إلى ولاة الأمور فرضا من الفروض. وقاعدة من قواعد الحكم في الإسلام، لا تستقيم الحياة السياسية إلا بها. ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. قال تعالى) : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ.[40])صحيح أن الإسلام فرض طاعة أولياء الأمور ولكن وضع للطاعة حدودا وشروطا يجب إتباعها وإذا تحققت الشروط فالإتباع هنا يكون مفروضا وإذا لم تتحقق سوف يصبح في الإتباع حرمة والشروط هي:

1- أن يكون ولي الأمر مطبقاً للشريعة الإسلامية. 2-أن يحكم بالعدل بين الناس.

3-أن لا يأمر ولي الأمر بمعصية الله.

رابعاً : الحرية : وهي لحن جميل يتغنى به كل الناس , ومطلب هام لبني البشر ينشدونه في كل مكان . فما من ثورة قامت إلا وأعلنت الحرية مبدأ من مبادئها وهدفا من أهدافها التي تسعى إليها , ولم تعرف البشرية شريعة سماوية أو وضعية أرست قاعدة الحرية وجعلتها قاعدة لكل شيء فيها كما يرى ذلك واضحا في شريعة الإسلام فهي في الإسلام قيمة إسلامية كفلها للإنسان في شتى نواحي الحياة الفكرية والمادية والعقدية والعلمية .

خامساً: الشفافية: وهى خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والاعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديد ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة والمتعلقة بالمجتمع معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب لكل أفراد المجتمع

40-النساء الآية 59

سادساً: المحاسبة : أي أن يكون الحاكم العام في الدولة الاسلامية مسئولاً أمام رعيته فهم الذين يحاسبونه عن أخطائه فهم يوجهونه الي الصواب لإصدار القرارات العادلة التي تحقق الامن والرفاهية لبلاده ،

أستخلص بان أليات الحكم الراشد الإسلامي تتمثل في العدل والمساواة بين الجميع والشورى بين الحاكم والمحكومين في أدارة أمورهم والطاعة من المحكومين للحاكم فيما يرضي الله ويحقق مصالحهم والشفافية في أصدار القرارات من الحكام والمحاسبة من المحكومين للحكام .

الخاتمة

وتشمل النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :-

1-أن الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الانسان ،ويقوم علي قدرات الشعوب والتنوع في خياراتهم وحرياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

2-الحكم الرشيد هو الحكم الذي يقيم مصالحه بين الدين والدنيا

3-أن أبعاد الحكم الراشد الإسلامي تتمثل في نشر الهداية و الخير والنفع بين أفراد مجتمعه جميعاً بهدف تحقيق المصلحة العامة

4-ان الحكم الراشد في الاسلام هو الحكم الذي يقوم علي أساس الشوري والشفافية فيفي أصدار القرارات والمؤسسية والتعاون والتكاتف لتحقيق المصلحة العامة

5-ان البعد السياسي يعتبر أحد الابعاد التي يقوم عليها الحكم الراشد والمتمثل في طبيعة السلطة وشرعية تمثيلها

6- أن البعد التقني أحد الابعاد الذي يقوم عليه الحكم الراشد في الدولة والقائم علي عمل الادارة العامة ومدى كفاءتها

7-إن عناصر الحكم الراشد في القانون الدولي تتمثل في قدرة الدولة علي أدارة الموارد العامة والالتزام بصالح العام والشفافية وحكم القانون والمشاركة والتعاون والمؤسسية والمساءلة والرقابة والكفاءة والفاعلية

8- أن عناصر الحكم الراشد في الشريعة الاسلامية تتمثل في العمل بعدل وأنصاف بين الرعية بغض النظر عن عقائدهم وأفكارهم والحجة المبنية علي العلم الشرعي وحرية الراي والشوري .10- الهدف النهائي و الرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية و استقرار و أمن الأفراد و الموطنين،

9-أن أليات الحكم الراشد الإسلامي تتمثل في العدل والمساواة بين الجميع والشورى بين الحاكم والمحكومين في أدارة أمورهم والطاعة من المحكومين للحاكم فيما يرضي الله ويحقق مصالحهم والشفافية في أصدار القرارات من الحكام والمحاسبة من المحكومين للحكام .

ثانياً : التوصيات :-

1-توصي الدراسة القائمين علي أدارة أمر المسلمين في بقاع الارض مشارقها ومغاربها بتطبيق الحكم الراشد في بلادهم حتى تتحقق المصلحة العامة ويعم الخير علي جميع أفراد المجتمع

2- توصي الدراسة المنظمات الدولية العالمية والاقليمية علي تشجيع الدول الاعضاء فيها علي تطبيق الحكم الراشد علي جميع شعوبها والذي ينادي بتوفير حقوق الانسان وضماناتها علي أرض الواقع دون تمييز وفقاً لمبدأ الانسانية

3-توصي الدراسة كل من يهتم بأمر الشعوب بتطبيق الحكم الراشد الاسلامي القائم علي الشوري والتعاون سعياً وراء تحقيق المصلحة العامة

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القران الكريم

ثانياً : المصادر والمراجع

- أبن تيمية ، السياسية الشرعية ، ،
- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر
- درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة، جوان 2008– 2009
- عمراني كربوسة ، ا لحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر.
- محمد عبد القادر أبو فارس ، النظام السياسي في الإسلام،، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان طبعة 1980
- ميلاط عبد الحفيظ ،الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي،
- الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005،
- إسماعيل الشطي(وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)

- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الاردن ،قراءات في متناول الشباب ، الاردن،جوان ، 2007م